الجمهوريّة التّونسيّة

وزارة المـاليّة

مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023

أكتوبر 2023

الفهرس

الفهرس 1
قائمة الجداول 2
قائمة الرسوم البيانية 3
تقديـــــم 4
تذكير بأهم فرضيات وتوازن قانون المالية الأصلي 7
تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023 9
1. مداخيل ميزانية الدولة 9
2. نفقات ميزانية الدولة 13
3. عجز الميزانية والتمويل 15
4. حجم الدين العمومي 15
تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023 17
1. تحيين فرضيات التوازن 17
2. مداخيل ميزانية الدولة 17
3. نفقات ميزانية الدولة 22
4. عجز الميزانية 27
5. تحيين خدمة دين الدولة لسنة 2023: 28
6. تحيين حاجيات تمويل الميزانية لسنة 2023 31
7. تحيين موارد الاقتراض لسنة 2023: 32
8. تطور حجم دين الدولة 33
الأحكام والجداول 37

قائمة الجداول

جدول عدد 1: المداخيل الجبائية 12
جدول عدد 2: المداخيل غير الجبائية والهبات 13
جدول عدد 3: توازن ميزانية الدولة (بحساب م.د) 16
جدول عدد 4: عائدات المساهمات 21
جدول عدد 5: منحة دعم المحروقات 24
جدول عدد 6: تحيين خدمة الدين لسنة 2023 28
جدول عدد 7: الاصدارات الصافية للدين قصير المدى سنة 2023 31
جدول عدد 8: حاجيات تمويل الميزانية لسنة 2023 31
جدول عدد 9: موارد الاقتراض لسنة 2023 32
جدول عدد 10: تطور حجم الدين العمومي وهيكلته 33
جدول عدد 11: هيكلة حجم الدين العمومي حسب العملات الرئيسية 34
جدول عدد 12: توازن ميزانية الدولة للفترة 2021-2023 (بحساب م.د) 35
جدول عدد 13: عمليات الخزينة للفترة 2021-2023 (بحساب م.د) 36

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني عدد 1: نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2023 9
رسم بياني عدد 2: نسبة إنجاز الأداءات المباشرة من تقديرات قانون المالية لسنة 2023 10
رسم بياني عدد 3: تطور النفقات إلى موفى أوت 2023 بحساب المليون دينار 14
رسم بياني عدد 4: نسبة إنجاز نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2023 14
رسم بياني عدد 5: هيكلة حجم الدين العمومي الى موفى أوت 2023 15
رسم بياني عدد 6: تحيين مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023 18
رسم بياني عدد 7: هيكلة المداخيل الجبائية المحينة لسنة 2023 20
رسم بياني عدد 8: المداخيل غير الجبائية والهبات المحينة لسنة 2023 22
رسم بياني عدد 9: هيكلة نفقات الدعم 2022-2023 23
رسم بياني عدد 10:تطور نفقات دعم المحروقات ونسبتها من نفقات الميزانية 25
رسم بياني عدد 11: تطور نفقات الدعم منذ 2010 ونسبتها من الناتج 26
رسم بياني عدد 12 : العوامل المساهمة في الترفيع في النفقات 27
رسم بياني عدد 13: تطور نسبة عجز ميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي 28
رسم بياني عدد 14: هيكلة حجم الدين العمومي ونسبته من الناتج للفترة 2015-2023 34

تقديـــــم

بعد مرور سنتين على جائحة كورونا، شهد الاقتصاد التونسي بداية تعافي من هذه الأزمة الصحية العالمية في 2021 بعد الانكماش غير المسبوق بـ -6.8 % المسجل سنة 2020، إلا أن الأزمة الروسية - الاكرانية التي اندلعت مطلع 2022 عرقلت التعافي وأصابت الآفاق الاقتصادية العالمية بانتكاسة حادة حيث خلفت إرباكا على إمدادات القمح والطاقة في العالم وأفرزت ضغوطات تضخمية غير مسبوقة مما انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي الوطني وزاد في حدة الضغوطات على ميزانية الدولة.

وقد تم إعداد قانون المالية لسنة 2023 في إطار معادلة ثنائية ترتكز على الحد قدر الإمكان من تبعات أزمتي كورونا والصراع الروسي-الأكراني على التوازنات المالية عامة والمالية العمومية خاصة من جهة، والتقدم في بلورة الأولويات وتنفيذ الإصلاحات الكفيلة بتحقيق التعافي واستعادة الحركية الاقتصادية للخروج من الازمة والتحكم في التوازنات الكبرى على المدى القصير وتكريس مقومات الإقلاع الاقتصادي وضمان استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط من جهة أخرى.

هذا و قد شهدت التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 مستجدات خارجية و داخلية أثرت على تطور مؤشرات الاقتصاد الوطني وخاصة التغيرات المناخية والجفاف في ظل تواصل النزاع الروسي-الاكراني وتواصل ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة الطاقة والحبوب وهو ما شكل ضغوطات إضافية على مستوى تنفيذ الميزانية ، واستدعى ضرورة مراجعة الفرضيات الأولية لقانون المالية لسنة 2023 و تحيينها للأخذ بعين الاعتبار تطور المناخ العام و ما تميز به من مستجدات تم تسجيلها منذ بداية السنة و ملائمة مستوى بعض المؤشرات و الفرضيات مع المستوى المتوقع و المتعلقة أساسا بأسعار النفط والمواد الأساسية وسعر صرف أهم العملات الأجنبية خاصة الدولار، وإقرار **قانون مالية تعديلي** في الغرض لسنة 2023.

وعلى هذا الأساس، تم تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023 وفقا لما يلي:

- **مراجعة نسبة النمو بالأسعار القارة من 1.8%** مقدرة بقانون المالية الأصلي إلى **0.9%** وذلك بالعلاقة خاصة مع تراجع مردود القطاع الفلاحي نتيجة التغيرات المناخية والجفاف الذي شهدته سنة 2023.

- **مراجعة فرضية سعر برميل النفط من 89 دولار للبرميل** مقدرة بقانون المالية الأصلي إلى **83 دولار للبرميل** محينة لكامل السنة.

- **تطـور المـوارد الذاتية للميــزانية لكامل سنة 2023 بنسبة 10.7%** مقابــل **13.2%** مبرمجة بقانون المالية الأصلي أي تراجع صاف **بـ 1064 م.د** موزع بين مداخيل جبائية لحد 1048 م.د ومداخيل غير جبائية لحد 1199م.د مقابل تعبئة هبات إضافية في حدود 1183 م.د.

- **ارتفاع نفقات الميزانية لكامل سنة 2023 بنسبة 10.8%** مقابل **6.7%** مقدرة أوليا أي زيادة صافية **بـ 2150 م.د** مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي. وتتميز التقديرات المحينة أساسا بـ:

- زيــادة **بـ 1361 م.د** في نفقات **دعـم المحروقات** لتبلغ 7030 م.د مقابل 5669 م.د مقدرة أوليّا بالعلاقة أساسا مع:

✓ عدم تفعيل الإجراءات التي تم اعتمادها في قانون المالية خاصة المتعلقة بمراجعة أسعار المواد البترولية والكهرباء والغاز (مردود مقدر بـ 2450 م د)،

✓ الزيادة المسجلة في أسعار شراء المواد البترولية في الأسواق العالمية مقارنة مع الأسعار المقدرة اوليا حيث تم تسجيل ارتفاع في سعر شراء البنزين بـ 10% خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023،

- زيادة بـ **1282 م.د** في نفقات **دعم المواد الاساسية** لتبلغ 3805 م.د مقابل 2523 م.د مقدرة أوليّا وذلك لتوفير الاعتمادات لتوريد الحاجيات الإضافية من الحبوب وتعويض النقص الحاصل في الانتاج الوطني خاصة من مادة القمح جراء تأثير الجفاف والتغيرات المناخية التي شهدتها سنة 2023.

- زيادة بـ **535 م.د** بعنوان **فائدة الدين العمومي.**

- اقتصاد بـ **697 م.د في** النفقات بعنوان **التدخلات الاخرى**

- اقتصاد بـ **331 م.د** في النفقات الطارئة وغير الموزعة.

- المحافظة على نفس مستوى التقديرات الأولية لبنود نفقات الميزانية المتعلقة **بالتأجير والتسيير ونفقات التنمية والعمليات المالية**

وتبعا لما تقدم ينتظر أن يفضي تنفيذ ميزانية الدولة لكامل سنة 2023 إلى أهم النتائج المحينة التالية:

- **زيـادة في حجـم الميـزانية** بنسبـة **1.9%** مقارنة بقانـون المالية الأصلي ليبلـغ 71239 م.د مقابل 69914 م.د مقدر أوليا وزيادة بـ 17.4% مقارنة بنتائج سنة 2022.
- **ارتفاع نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي** ليبلغ **7.2%** مقابل 5.4% مقدرة أوليا و8.3 % مسجلة في 2022.
- **ارتفاع خدمة الدين** من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 13.1% مقابل 13.0% مقدرة أوليا.
- **تسجيل عجز في الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود -7.7%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل -5.2% مقدر بقانون المالية الأصلي و -7.7% مسجل سنة 2022.
- **بلوغ حجم الدين العمومي مستوى 80.2%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل76.7 % مقدرة أوليا و 79.9% مسجلة في سنة 2022.

تذكير بأهم فرضيات وتوازن قانون المالية الأصلي

تم تقدير حجم ميزانية الدولة لسنة 2023 بـ 69914 م.د أي بزيادة 15.2% أو 9250 م.د بالمقارنة مع النتائج المسجلة لسنة 2022.

واعتمدت هذه التقديرات بالخصوص على الفرضيات والمعطيات التالية:

- النتائج المتوقعة لسنة 2022 على أساس النتائج المسجلة إلى موفى أكتوبر.
- تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية لسنة 2022 حسب تقديرات منوال التنمية الاقتصادي، خصوصا فيما يتعلق بالنمو (1.8% بالأسعار القارة مقابل 2.2% متوقعة لكامل سنة 2022)،
- اعتماد معدل سعر برميل النفط لكامل السنة بـ 89 دولار للبرميل،
- حصر نسبة عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة من الناتج المحلي الإجمالي في حدود -5.2% مقابل 7.7% مسجلة لسنة 2022.
- تدعيم تعبئة الموارد الذاتية للدولة وذلك من خلال دعم مجهود الاستخلاص وتعبئة الموارد المالية اللازمة للدولة من استخلاصات فورية أو مثقلة،
- مواصلة خطة الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية من خلال تحسين قدرة الدولة على تحصيل المداخيل الجبائية ومراجعة الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وحصرها في مستحقيها ومواصلة توسيع قاعدة الأداء وترشيد الامتيازات الجبائية ورقمنة إدارة الجباية والحدّ من الفوارق الجبائية من أجل تكريس العدالة الجبائية ودعم الشفافية،
- دعم الامتثال الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي والتصدي للتهرب الضريبي،
- التقليص في عدد نسب الأداء على القيمة المضافة (خاصة المهن غير التجارية).
- مراجعة الزيادة الخصوصية والترفيع في أسعار التبغ،
- تحسين مردود المساهمة الاجتماعية التضامنية،
- تعبئة 656 م.د بعنوان مداخيل المصادرة والتخصيص.
- رصد اعتمادات بعنوان نفقات التأجير في حدود 22772 م.د مقابل 21125 م.د مسجلة سنة 2022 أي بزيادة قدرها 1647 م.د أو 7.8%.
- رصد 2314 م.د بعنوان نفقات التسيير مقابل 2152 م.د مسجلة سنة 2022.

- تخصيص مبلغ 8832 م.د للدّعم مقابل 11999 م.د مسجلة سنة 2022.
- رصد 8390 م.د لنفقات التدخلات الأخرى مقابل 5932 م.د مسجلة سنة 2022.
- تخصيص 4750 م.د لنفقات الاستثمار والعمليات المالية مقابل 4744 م.د مسجلة سنة 2022.
- تسديد 5307 م.د بعنوان نفقات التمويل (فائدة الدين) مقابل 4663 م.د مسجلة سنة 2022..

وتبعا لما سبق ذكره، اتسمت التقديرات الأولية لميزانية الدولة لسنة 2023 أساسا بالخصائص التالية:

- تسجيل نسبة ضغط جبائي في حدود 24.9%.
- بلوغ مناب مداخيل الميزانية نسبة 66.4% من جملة موارد الدولة مقابل 67.6% مسجلة سنة 2022،
- تـراجع حجم الدّعم إلى 16.4% من جملة النّفقات و 19% من جملة مداخيل الميزانية و 5.4% مـن النّاتج المحلي الإجمالي مقابل 23.7% و 29.3% و 8.3% على التوالي مسجلة سنة 2022،
- حصر مستوى عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود -5.2% من النّاتج المحلي الإجمالي مقابل -7.7% مسجلة سنة 2022،
  وباعتبار تسديد أصل الدين وقروض وتسبقات الخزينة الصافية تبلغ حاجيات التمويل 23490 م.د سيتم تغطيتها عن طريق موارد اقتراض لحد 24392 م.د وموارد خزينة أخرى لحد -902 م.د.
- بلوغ حجم الدين العمومي المقدر لسنة 2023 مستوى 124568 م.د وهو ما يمثل نسبة 76.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 79.9% مسجلة سنة 2022.

تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 إلى تسجيل النتائج التالية:

1. مداخيل ميزانية الدولة

بلغت المداخيل الجملية لميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023 ما قدره 27185 م.د أي زيادة بـ 2174 م.د أو 8.7% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 ودون اعتبار مردود العفو الجبائي لسنة 2022 ترتفع هذه النسبة إلى 13.7% .ومقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 بلغت نسبة الإنجاز حوالي 58.6% مقابل نسبة نظرية بـ66.7%.

ويبين الرسم التالي نسب الإنجاز مقارنة بقانون المالية لسنة 2023 حسب طبيعة المداخيل:

رسم بياني عدد 1: نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2023

أ.المداخيل الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية إلى موفى أوت 2023 ما قدره 24896 م.د مسجلة بذلك تطورا بـ9.0% أو 2061 م.د ونسبة إنجاز في حدود 61.4% مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 ويفسر هذا التطور خاصة بـ:

- ارتفاع مردود الضريبة على الدخل بـ 11.8% أو 812 م.د بالعلاقة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور في القطاع العمومي ابتداء من أكتوبر 2022 والإجراءات الجبائية التي تم اقرارها بقانون المالية الأصلي لسنة 2022 على غرار إحكام مراقبة الأشخاص الخاضعين للأنظمة التقديرية بالإضافة إلى مراجعة تعريفة الضريبة على الدخل حسب النظام التقديري المنصوص عليها بالفصل 55 من قانون المالية لسنة 2023.

- زيادة مردود الضريبة على الشركات البترولية بنسبة 26.7% أو 126 م.د بالعلاقة خاصة مع تحسن استخلاص الديون المثقلة.
- تطور مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 30.2% أو 478 م.د إلى موفى أوت 2023 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة بالعلاقة خاصة مع تطور النشاط الاقتصادي خلال سنة 2022 (نمو بـ2.4%) بالإضافة إلى مردود العمل المتواصل لتحسين مجهود الاستخلاص.

رسم بياني عدد 2 : نسبة إنجاز الأداءات المباشرة من تقديرات قانون المالية لسنة 2023

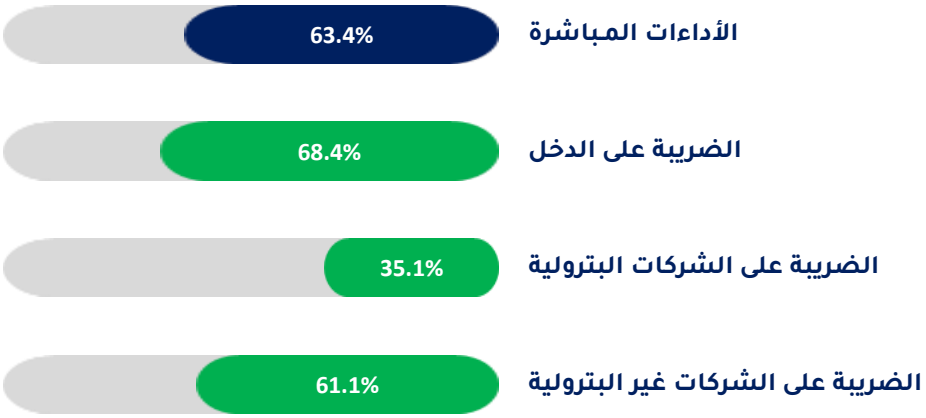

وفيما يتعلق **بالأداءات غير المباشرة** فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 4.6% أو 646 م.د إلى موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية، وتتوزع هذه الزيادة بين الاستخلاصات بالنظام الداخلي لحد 525 م.د و الاستخلاصات الموظفة على التوريد لحد 121 م.د. وتتميز الأداءات غير المباشرة خلال الثمانية أشهر الأولى من 2023 أساسا بـ:

- تطور مردود **المعاليم الديوانية** لتبلغ 1187 م.د مقابل 1171 م.د في نفس الفترة من سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع تراجع بـ 1.8% في قيمة الواردات إلى موفى أوت 2023 مقارنة بالثمانية أشهر الأولى من سنة 2022.
- ارتفاع المردود الصافي **للأداء على القيمة المضافة** بنسبة 2.0% أو 136 م.د ليبلغ 6834 م.د مقابل 6698 م.د في نفس الفترة من السنة الفارطة، ودون احتساب مردود العفو الجبائي الذي تم إقراره سنة 2022 ترتفع هذه النسبة إلى 4.4%. وتهم هذه الزيادة الصافية أساسا الضريبة المرتبطة بالنظام الداخلي في حدود 140 م د أو 4.4% بالعلاقة خاصة مع مردود إجراء قانون المالية في فصله 44 والمتعلق بالترفيع في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 13% إلى 19% المطبقة على الخدمات المسداة من قبل أصحاب المهن غير التجارية. وفي المقابل تراجع مردود الأداء على القيمة المضافة

بالنظام الديواني بـ -0.1 % توازيا مع التراجع المسجل في قيمة الواردات بـ (-1.8%) إلى موفى أوت 2023 مقارنة بالثمانية أشهر الأولى من سنة 2022.

- زيـادة صافية في مـردود **المعـلوم على الاستهـلاك** بـ 97 م د أو 4.1% ليبلـغ 2475 م.د مقابل 2379 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، وتتأتى هذه الزيادة خاصة من معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية في حدود 64 م.د ومعلوم الاستهلاك على السيارات بـ 30 م.د.
- تطور مردود **الأداءات والمعاليم الأخرى** بنسبة 398 م.د أو 10.8 % لتبلغ 4073 م.د مقابل 3676 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية. وتتأتى الزيادة خاصة:
  - مردود الإجراءات الجبائية التي تم إقرارها بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 على غرار:
    - ✓ تحسين مردود معلوم الطابع الجبائي وذلك بتحيين تعريفة المعلوم الموظّف على الفواتير من 0.600 دينار إلى 1 دينار.
    - ✓ إخضاع لمعلوم الطابع الجبائي شهادات توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وبالمعاليم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات وكذلك أذون طلبات التزوّد.
    - ✓ إخضاع التواكيل وجوبا لإجراء التسجيل
  - زيادة مردود المداخيل الموظفة بالعلاقة مع إحداث الحساب الخاص "حساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 والذي يمول من مردود المساهمة الظرفية التضامنية المرسمة سابقا بعنوان الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وتجدر الإشارة أنه تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 الترفيع في المساهمة الظرفية التضامنية بالنسبة للشركات (الفصل 22).

ويلخص الجدول الموالي تطور المداخيل الجبائية:

جدول عدد 1: المداخيل الجبائية

بحساب م.د	2021	2022		2023		
		موفى أوت	كامل السنة	ق.م	موفى أوت	نسبة الإنجاز/ ق.م
الأداءات المباشرة	**12681**	**8911**	**14390**	**16290**	**10326**	**63.4%**
	%5.1	**%13.3**	**%13.5**	**%13.2**	**%15.9**	
الضريبة على الدخل	9485	6856	10075	11215	7667	68.4%
الضريبة على الشركات البترولية	800	473	1414	1704	599	35.1%
الضريبة على الشركات غير البترولية	2396	1582	2900	3371	2060	61.1%
الأداءات غير المباشرة	**17724**	**13924**	**21059**	**24246**	**14569**	**60.1%**
	17.5%	**22.5%**	**%18.8**	**%15.1**	**%4.6**	
المعاليم الديوانية	1420	1171	1784	2060	1187	57.6%
الأداء على القيمة المضافة	8765	6698	10174	11279	6834	60.6%
معلوم الاستهلاك	3203	2379	3604	4231	2475	58.5%
أداءات و معاليم أخرى	4336	3676	5497	6676	4073	61.0%
جملة المداخيل الجبائية	**30405**	**22834**	**35449**	**40536**	**24896**	**61.4%**
	%12.0	**%18.7**	**%16.6**	**%14.3**	**%9.0**	

ب. المداخيل غير الجبائية والهبات

بلغت المداخيل غير الجبائية المستخلصة إلى موفى أوت 2023 ما قدره 1981 م.د مقابل 1241 م.د مسجلة في نفس الفترة من سنة 2022 أي زيادة بـ 59.7% أو 740 م.د ونسبة إنجاز في حدود 35.8% مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023.

وتتأتى المداخيل غير الجبائية خاصة من مداخيل أتاوة عبور الغاز الجزائري لحد 837 م.د وعائدات المساهمات لحد 525 م.د (منها 407 م.د متأتية من مرابيح البنك المركزي).

وتجدر الاشارة إلى أنه تم تعبئة هبات خارجية في حدود 309 م د إلى موفى أوت 2023 مقابل 936 م د في نفس الفترة من 2022.

ويلخص الجدول الموالي جملة المداخيل غير الجبائية والهبات:

جدول عدد 2 : المداخيل غير الجبائية والهبات

بحساب م.د	2021	2022		2023		
		موفى أوت	كامل السنة	ق.م	موفى أوت	نسبة الإنجاز/ ق.م
عائدات المساهمات	807	497	625	1285	524	%40.8
مداخيل عبور الغاز	582	323	1829	1884	837	%44.4
مداخيل تسويق المحروقات	593	0	922	861	0	%0.0
مداخيل المصادرة	50	0	45	556	0	%0.0
مداخيل أخرى	1066	421	745	948	620	%65.4
جملة المداخيل غير الجبائية	**3098**	**1241**	**4166**	**5534**	**1981**	**%35.8**
الهبات	**44**	**936**	**1378**	**354**	**309**	**%87.2**
جملة المداخيل غير الجبائية والهبات	**3142**	**2177**	**5544**	**5888**	**2290**	**%38.9**

2. نفقات ميزانية الدولة

بلغت نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2023 ما قدره 28187 م.د مسجلة بذلك زيادة بنسبة 4.0% أو 1088 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، و تهم هذه الزيادة البنود التالية:

أ. نفقات التأجير في حدود 385 م.د لتبلغ مستوى 14391 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 14006 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية وذلك بالعلاقة خاصة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في أجور القطاع العام منذ أكتوبر 2022.

ب. تطور **نفقات التسيير** بـ 184 م.د لتبلغ مستوى 1016 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 831 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

ت. تراجع صاف في **نفقات الدعم** بـ 27 م.د لتبلغ مستوى 4139 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 4166 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية، ويهم هذا التراجع أساسا نفقات دعم المواد الأساسية بـ 1174 م د أما بالنسبة لنفقات دعم المحروقات و النقل فقد ارتفعت على التوالي بـ 1109 م.د و 38 م د.

ث. تراجع **نفقات التدخلات دون الدعم** بـ 365 م.د لتبلغ مستوى 2424 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 2789 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية. مع الإشارة أن التدخلات ذات الصبغة التنموية بلغت 877 م د الى موفى أوت 2023.

ج. ارتفاع **نفقات الاستثمار والعمليات المالية** بـ 372 م.د لتبلغ مستوى 2635 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 2263 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2022.

ح. زيادة **نفقات التمويل** بـ 539 م.د لتبلغ مستوى 3583 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 3045 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع هذه الزيادة (1088 م.د) حسب طبيعة النفقات:

رسم بياني عدد 3 : تطور النفقات إلى موفى أوت 2023 بحساب المليون دينار

وبلغت نسبة الإنجاز لجملة النفقات إلى موفى أوت 2023 مقارنة بقانون المالية الأصلي مستوى 52.3% مقابل نسبة نظرية بـ66.7 % و تتوزع حسب طبيعة النفقات كما يلي:

رسم بياني عدد 4: نسبة إنجاز نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2023

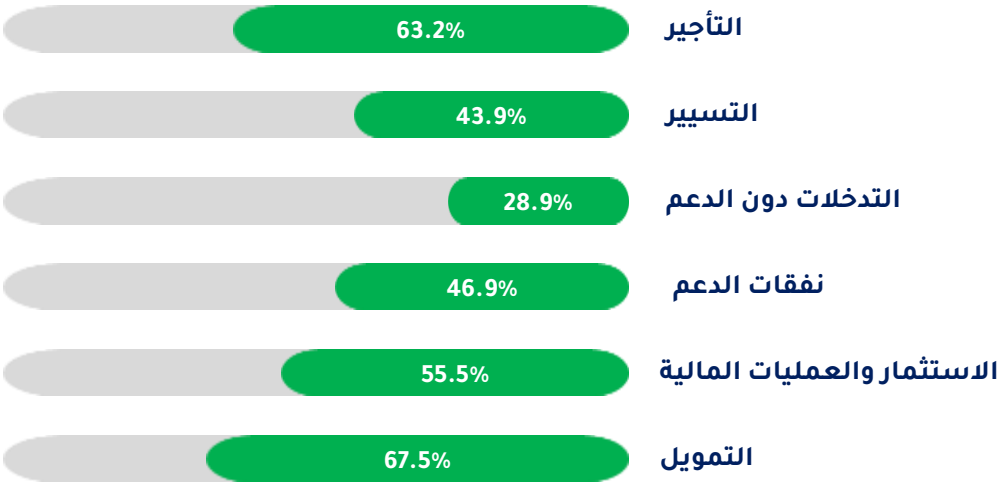

3. عجز الميزانية والتمويل

شهد عجز الميزانية (باعتبار الهبات والمصادرة) إلى موفى أوت 2023 تحسنا بـ 1086 م.د مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية حيث بلغ مستوى -1001 م.د في موفى أوت 2023 مقابل -2087 م.د في موفى أوت 2022،

وبلغ تسديد أصل الدين مستوى 8380 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 7206 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك نسبة انجاز في حدود 53% مقارنة بقانون المالية لسنة 2023، ويتوزع بين داخلي لحد 5133 م.د و خارجي لحد 3247 م.د.

وفيما يخص قروض وتسبقات الخزينة الصافية فقد بلغت مستوى 384 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 79 م.د في موفى أوت 2022.

وقد نتج عن ذلك حاجيات تمويل جملية في حدود 9765 م.د خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 مقابل 9373 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2022 أي زيادة بـ 392 م.د.

4. حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي المسجل في موفى أوت 2023 ما قدره 119193 م.د يتوزع بين حجم الدين الداخلي لحد 50444 م.د و الخارجي لحد 68749 م.د.

ويمثل الرسم البياني التالي هيكلة حجم الدين العمومي:

رسم بياني عدد 5: هيكلة حجم الدين العمومي الى موفى أوت 2023

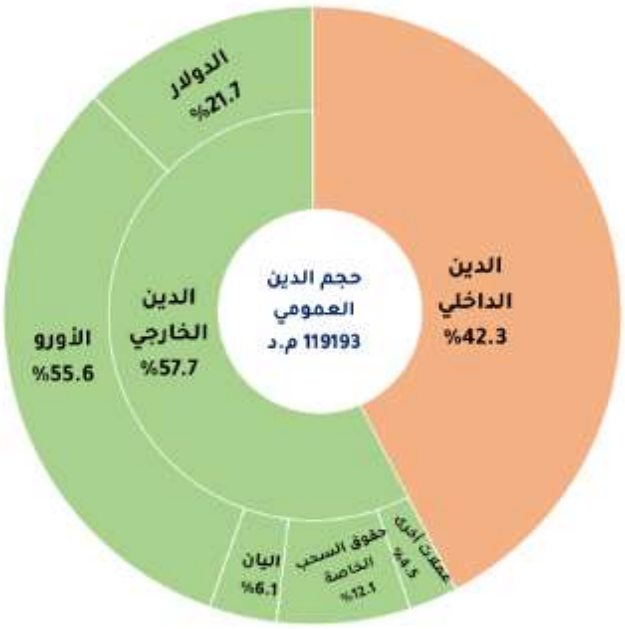

ويحوصل الجدول الموالي نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023:

جدول عدد 3: توازن ميزانية الدولة (بحساب م.د)

		2021	2022		2023			
			موفى أوت (1)	نتائج وقتية	ق.م	موفى أوت (2)	نسبة الإنجاز	الفارق (2)-(1)
	جملة موارد الدولة	**55032**	**34384**	**60664**	**69914**	**36951**	**52.9%**	**2567**
	التطور	12.7%	5.4%	10.2%	15.2%	7.5%		
1	مداخيل الميزانية	33547	25011	40993	46424	27185	58.6%	2174
2	موارد الخزينة	21485	9373	19671	23490	9765	41.6%	393
	جملة تكاليف الدولة	**55032**	**34384**	**60664**	**69914**	**36951**	**52.9%**	**2567**
1	نفقات الميزانية	43441	27099	50617	53921	28187	52.3%	1088
2	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	11591	7285	10047	15993	8764	54.8%	1479
I-	**مـــداخـيل المـيزانـــيـة**	**33547**	**25011**	**40993**	**46424**	**27185**	**58.6%**	**2174**
	التطور	10.0%	22.1%	22.2%	13.2%	8.7%		
1	**المداخيل الجبائية**	**30405**	**22834**	**35449**	**40536**	**24896**	**61.4%**	**2061**
	التطور	12.0%	18.7%	16.6%	14.3%	9.0%		
2	**المداخيل غير الجبائية**	**3098**	**1241**	**4166**	**5534**	**1981**	**35.8%**	**740**
	منها التخصيص والمصادرة	50	0	45	656	0		
3	**الهبات**	**44**	**936**	**1378**	**354**	**309**	**87.2%**	**-628**
II-	**نـــفـــقـــات المـيزانـيـة**	**43441**	**27099**	**50617**	**53921**	**28187**	**52.3%**	**1088**
	التطور	6.2%	14.0%	16.5%	6.5%	4.0%		
1	نفقات التأجير	20182	14006	21125	22772	14391	63.2%	385
2	نفقات التسيير	2157	831	2152	2314	1016	43.9%	184
3	نفقات التدخلات	12592	6954	17931	17222	6563	38.1%	-392
1-3	نفقات الدعم	6031	4166	11999	8832	4139	46.9%	-27
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	*4.6%*		*8.3%*	*5.4%*			
	(المواد الأساسية)	2200	1646	3771	2523	473	18.7%	-1174
	(المحروقات)	3327	2075	7628	5669	3184	56.2%	1109
	(النقل)	504	444	600	640	482	75.3%	38
2-3	تدخلات أخرى	6561	2789	5932	8390	2424	28.9%	-365
	التدخلات ذات الصبغة تنموية	*3891*	*1406*	*3043*	*4467*	*877*	*19.6%*	*-529*
	تدخلات أخرى	*2670*	*1383*	*2889*	*3923*	*1547*	*39.4%*	*164*
4	نفقات الاستثمار	4506	2259	4611	4693	2607	55.5%	348
5	نفقات العمليات المالية	303	4	134	57	28	49.1%	24
6	نفقات التمويل	3701	3045	4663	5307	3583	67.5%	539
7	النفقات الطارئة و غير الموزعة				1556			
1	**النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والمصادرة**	**-6287**	**21**	**-6383**	**-3200**	**2273**		**2252**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-4.8%		-4.4%	-2.0%			
2	**العجز دون اعتبار الهبات و المصادرة**	**-9988**	**-3024**	**-11047**	**-8507**	**-1310**		**1714**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-7.7%		-7.7%	-5.2%			
3	**العجز باعتبار الهبات و المصادرة**	**-9894**	**-2087**	**-9624**	**-7497**	**-1001**		**1086**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-7.6%		-6.7%	-4.6%			

تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023

1. تحيين فرضيات التوازن

استوجب تطور الوضع الاقتصادي ونتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 مراجعة الفرضيات المعتمدة لإعداد تقديرات الميزانية خاصة فيما يتعلق بسعر برميل النفط وأسعار الحبوب وسعر صرف الدينار، وبالتالي ضرورة مراجعة توازن ميزانية الدولة لسنة 2023 من حيث الموارد والنفقات.

وتم تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023 على أساس الفرضيات التالية:

- مراجعة مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة من 1.8% مقدرة أوليا إلى 0.9% وذلك نتيجة التراجع الكبير الذي سجله مردود القطاع الفلاحي نتيجة للتغيرات المناخية والجفاف التي عرفتها سنة 2023.
- تحيين فرضية سعر برميل النفط إلى 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة بقانون المالية 2023
- تحيين كميات إنتاج النفط والغاز على أساس 3948 طن معادل نفط مقابل فرضية 4282 ط.م.ن معتمدة في قانون المالية لسنة2023 أي انخفاض بـ 8% مرده أساسا:
    - التراجع الطبيعي لإنتاج الحقول خاصة بالنسبة لحقول ميسكار، حقل المنزل وصبرية.
    - عدم القيام باكتشافات جديدة
    - تأجيل الشركات البترولية لمشاريعها التطويرية
- انخفاض نسق تطور واردات السلع حيث تم تسجيل تراجع بـ -3.7% إلى موفى سبتمبر 2023 مقارنة بنفس الفترة من 2022.

2. مداخيل ميزانية الدولة

بالرغم من التطور المهم الذي عرفته الموارد الذاتية المحينة لسنة 2023 والتي من المتوقع أن تبلغ ما قدره 45360 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ 10.7% أو 4367 م.د بالمقارنة مع نتائج 2022 فإن مراجعة الفرضيات وخاصة سعر برميل النفط أدت إلى تحيين الموارد دون المستوى المقدر بقانون المالية الأصلي أي بنقص بـ 1064- م.د أو بـ 2.3-% وذلك بالرغم من مردود إجراءات قانون المالية والمجهودات الكبيرة لتحسين الاستخلاص.

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع التراجع الصافي في مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023:

رسم بياني عدد 6: تحيين مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023

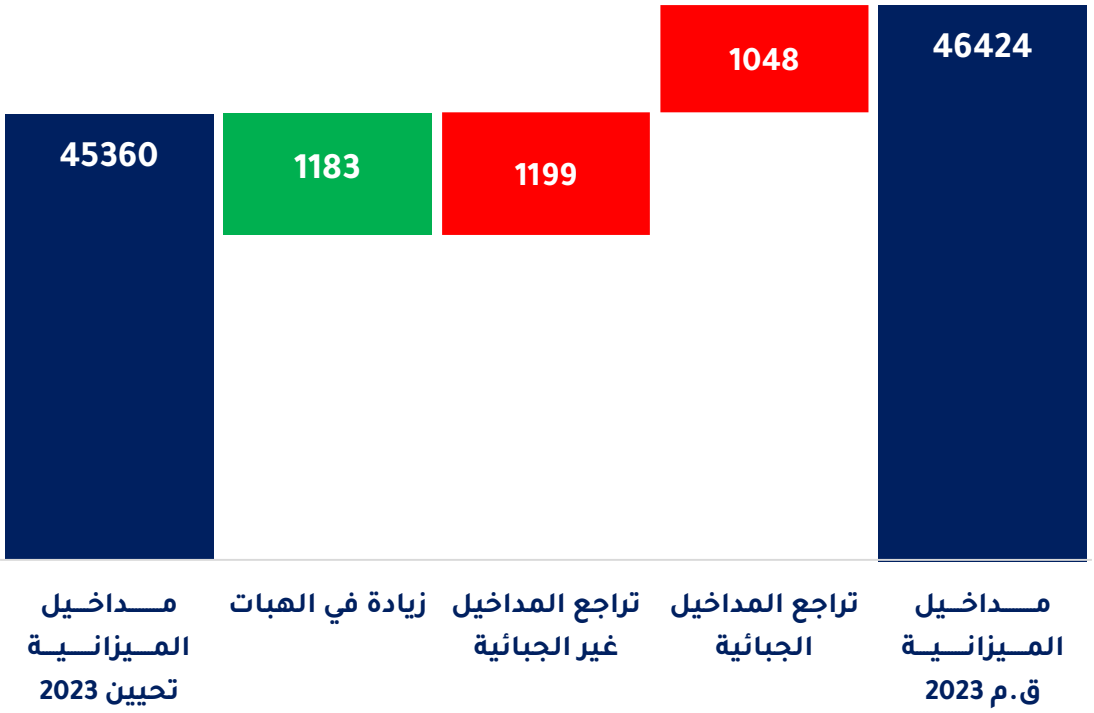

ويتأتى هذا التراجع الصافي في مداخيل ميزانية الدولة المحينة بالمقارنة مع التقديرات الأولية (-1064 م.د) من:

أ. على مستوى المداخيل الجبائية

من المنتظر أن تبلغ المداخيل الجبائية ما قدره 39488 م.د أي تراجع بـ 1048 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 4039 م.د أو 11.4% مقارنة بالنتائج المسجّلة لسنة 2022 ودون اعتبار مردود العفو الجبائي لسنة 2022 ترتفع هذه النسبة إلى 15.3%.

ويهمّ التراجع بالأساس البنود التالية:

- **الأداءات المباشرة:** ستسجل الأداءات المباشرة تراجعا صافيا بـ 119 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي، وزيادة بـ 1781 م.د أو 12.4% مقارنة بالنتائج المسجّلة سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع تطور الأداءات والضرائب كالآتي:

❖ **الضريبة على الدخل:** زيادة صافية بـ 15 م.د في مردود الضريبة على الدخل مقارنة بالتقديرات الأولية وزيادة بـ 1155 م.د أو 11.5% مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022.

❖ **الضريبة على الشركات البترولية:** سيسجل مردود الضريبة على الشركات البترولية تراجعا بـ 274 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 16 م.د مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع:

- مراجعة فرضية معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" واعتماد 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة أوليا و 101.2 دولار للبرميل مسجلة سنة 2022.
- تراجع متوقع للإنتاج الوطني من النفط والغاز بنسبة 8% سنة 2023 مقارنة بـ 2022.

❖ **الضريبة على الشركات غير البترولية:** سيسجل مردود الضريبة على الشركات غير البترولية زيادة تقدر بـ 140 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 611 م.د أو 21.1% مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022.

- **الأداءات غير المباشرة:** من المنتظر أن تسجل تراجعا بـ 929 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 2258 م.د أو 10.7% بالمقارنة مع نتائج سنة 2022.

وحسب الأنظمة، من المتوقع أن تسجل الأداءات غير المباشرة بالنظام الداخلي تراجعا بـ 275 م.د مقارنة بالتقديرات الأولية وزيادة بـ 1638 م.د أو 14.1 % بالمقارنة مع نتائج سنة 2022، ومن المتوقع أن تسجل الاستخلاصات بالنظام الديواني تراجعا بـ -654 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 620 م.د أو 6.6 %مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022.

وتتوزع الأداءات غير المباشرة المحينة كما يلي:

❖ **المعاليم الديوانية:** من المتوقع أن تبلغ 1870 م د مقابل 2060 م د مرسمة أوليا أي تراجعا بـ 190 م د بالعلاقة مع تراجع نسق تطور واردات السلع المسجل إلى موفى سبتمبر 2023 والذي بلغ -3.7 % مقارنة بنفس الفترة من 2022.

❖ **الأداء على القيمة المضافة:** يقدر مردود الأداء على القيمة المضافة المحين لسنة 2023 بـ 10865 م.د أي تراجع بـ 414 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 691 م.د أو 6.8% مقارنة بنتائج سنة 2022.

❖ **المعلوم على الاستهلاك:** من المتوقع أن يبلغ معلوم الاستهلاك لسنة 2023 ما قدره 4011 م.د أي نقص بـ 220 م.د مقارنة بالمبلغ المرسم بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 407 م.د أو 11.3% مقارنة بنتائج سنة 2022 ويعزى ذلك أساسا إلى النقص

الحاصل في مردود إجراء مراجعة أسعار التبغ حيث تم تفعيل هذا التعديل في موفى أوت 2023 عوضا عن بداية السنة.

- **الأداءات والمعاليم الأخرى:** تم تحيين المبلغ المتوقع بعنوان الأداءات والمعاليم الأخرى لسنة 2023 في حدود 6571 م.د أي تراجع بـ 105 م.د مقارنة بالمبلغ المرسم أوليا وزيادة بـ 1074 م.د أو 19.5% مقارنة بنتائج 2022.

وتفضي هذه التقديرات إلى نسبة ضغط جبائي جملي في حدود 24.9%، وتتراجع هذه النسبة إلى مستوى 24% دون اعتبار الجباية البترولية.

ويحوصل الرسم البياني التالي هيكلة المداخيل الجبائية المحينة لسنة 2023.

رسم بياني عدد 7: هيكلة المداخيل الجبائية المحينة لسنة 2023

ب. على مستوى المداخيل غير الجبائية

تقدر المداخيل غير الجبائية المحينة لسنة 2023 بحوالي 4335 م.د مقابل 5534 م.د مقدرة أوليا أي تراجعا صافيا بـ 1199 م.د أو 21.7% وزيادة بـ 170 م.د أو 4.1% مقارنة بنتائج سنة 2022.

وتم تحيين الموارد غير الجبائية على أساس:

- المحافظة على نفس المبلغ المقدر أوليا بعنوان أتاوة عبور أنبوب الغاز الجزائري أي 1884 م د حيث من المتوقع أن تبلغ كمية الغاز الجزائري العابرة للتراب التونسي حوالي 23 مليار متر مكعب تعاقدي.

- تراجع مداخيل النفط بـ 190 م.د لتبلغ 671 م. د مقابل 861 م.د مقدرة أوليا نتيجة أساسا لمراجعة معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" إلى 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة أوليا وتحيين كميات إنتاج النفط والغاز والتي من المتوقع أن تنخفض بـ 8% مقارنة بالتقديرات الأولية.
- مراجعة المبلغ المقدر بعنوان مداخيل المصادرة والتخفيض فيه بـ 516 م.د ليبلغ 40م. د مقابل 556 م. د مقدر أوليا وذلك بالعلاقة خاصة مع تأجيل التفويت في شركة اسمنت قرطاج
- تراجع عائدات المساهمات الراجعة للدولة بـ 432 م.د لتبلغ 853 م.د مقابل 1285 م.د مقدرة أوليا.

ويبين الجدول الموالي تقديرات عائدات المساهمات المحينة لسنة 2023 حسب أهم المؤسسات:

جدول عدد 4: عائدات المساهمات

بحساب م.د	2021	2022	2023	
			ق.م	تحيين
البنك المركزي التونسي	568	361	500	407
المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية			590	-
صندوق الودائع والأمانات	80	20	-	-
شركة فسفاط قفصة			-	200
الشركة الوطنية لتوزيع البترول			-	15
الشركة التونسية للاتصالات			-	27
ديوان الطيران المدني و المطارات		10	25	15
ديوان البحرية التجارية والموانئ	75	30	20	50
صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية		90	20	35
البنك الوطني الفلاحي	13	19	-	18
بنك الإسكان	10	15	15	14
شركة البحيرة للتطوير و الاستثمار	45	40	45	35
الديوان الوطني للحماية المدنية		10	5	5
الوكالة الوطنية للتجديد والتهذيب				5
مؤسسات أخرى	16	30	65	27
المجموع	**807**	**625**	**1285**	**853**

ت. على مستوى الهبات: من المنتظر أن يتم خلال سنة 2023 تعبئة هبات خارجية محينة في حدود 1537 م.د مقابل 354 م.د مقدرة أوليا و1378 م.د مسجلة خلال سنة 2022

متأتية بالأساس من برامج دعم الميزانية الممول من الاتحاد الأوروبي ومن تعاون ثنائي.

ويبين الرسم البياني الموالي تطور المداخيل غير الجبائية والهبات المحينة لسنة 2023 ومقارنتها بتقديرات قانون المالية الأصلي.

رسم بياني عدد 8: المداخيل غير الجبائية والهبات المحينة لسنة 2023

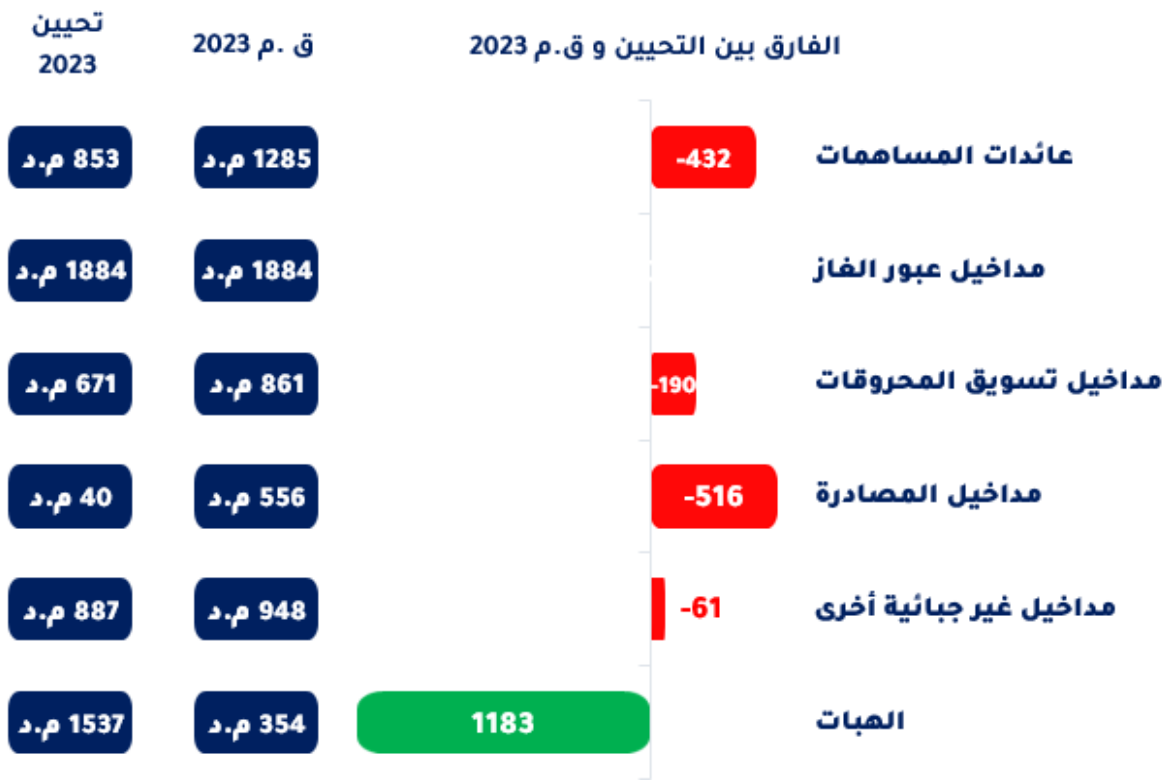

3. نفقات ميزانية الدولة

على ضوء النتائج المسجلة إلى نهاية سنة 2022 ونتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 وبالنظر لتطور الظرف العالمي والوطني وما أفرزه من ضغـوطات على ميـزانية الـدولة، تم تحيين حجم النفقات لكامل سنة 2023 بما قـدره 56071 م.د، أي زيادة صافية بـ 2150 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي، وشملت الزيادة المذكورة البنود التالية:

أ.نفقات الدعم

من المتوقع أن تصل النفقات بعنوان الدعم المحينة سنة 2023 حدود 11475 م.د أي زيادة بـ 2643 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي.

رسم بياني عدد 9: هيكلة نفقات الدعم 2022-2023

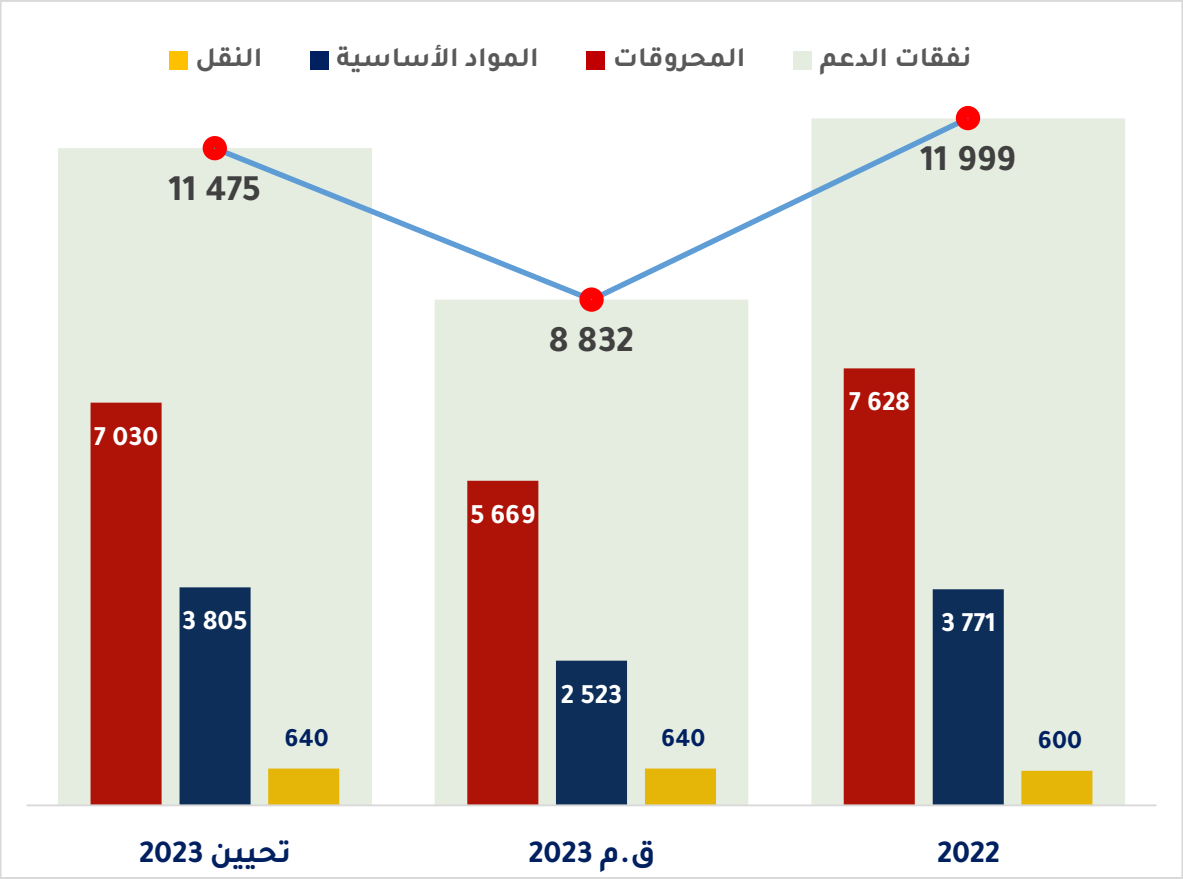

وتتوزع هذه **الزيادة** بين:

❖ **دعم المحروقات** في حدود **1361 م.د** ليصل المبلغ المحين **7030 م.د** مقابل5669 م.د مقدر أوليا. وتتوزع منحة الدعم المحينة بين الشركات كما يلي:

- ✓ 3665 م.د لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير
- ✓ 3365 م.د لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز

وعلى ضوء تطورات أسعار النفط بالسوق العالمية وأسعار سعر صرف الدولار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 تم تحيين نفقات دعم المحروقات وفقا لـلعوامل التالية:

- مراجعة فرضية سعر برميل النفط باعتماد 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة أوّليا. وتجدر الإشارة أن المعدل التراكمي لسعر برميل النفط بلغ 82 دولار إلى موفى سبتمبر 2023 و 94 دولار خلال شهر سبتمبر.

- عدم تفعيل الإجراءات التي تم اعتمادها في قانون المالية الأصلي والمتعلقة خاصة بتعديل المواد البترولية وتعريفتي الكهرباء والغاز المقدر بـ 2450 م.د بالإضافة إلى عدم تفعيل عديد الإجراءات للتحكم في الاستهلاك وتحسين الأداء.

- الزيادة المسجلة في أسعار شراء المواد البترولية مقارنة مع الأسعار المقدرة اوليا حيث تم تسجيل ارتفاع في سعر شراء البنزين بـ 10% خلال الثمان أشهر الأولى من سنة 2023.

ويتم احتساب منحة دعم المحروقات وفقا للمعطيات التالية:

جدول عدد 5: منحة دعم المحروقات

	بحساب م.د	ق.م 2023	تحيين 2023	الفارق (تحيين-ق.م)
	سعر برميل النفط	89	83	-6
1	حاجيات التمويل	9258	7569	-1689
2	توظيف موارد صندوق تمويل المخزون الاحتياطي	539	539	0
3	إجراءات لتحسين الأداء	600	0	-600
4	مردود تعديل أسعار	2450	0	-2450
	منحة الدعم (1)-(2)-(3)-(4)	**5669**	**7030**	**1361**

ويشار أنّ كلّ زيادة (أو انخفاض) بدولار واحد في سعر برميل النفط تترتّب عنها كلفة إضافية (أو اقتصاد) على مستوى نفقات الدعم بـ 144 م.د.

وأنّ كلّ زيادة (أو انخفاض) بـ 10 مليمات في معدل سعر صرف الدولار بالنسبة لمنظومة الدعم تترتّب عنها كلفة إضافية (أو اقتصاد) على مستوى نفقات الدعم بـ 57 م.د.

ويمثل الرسم البياني التالي تطور دعم المحروقات ونسبته من جملة نفقات الميزانية منذ سنة 2016:

رسم بياني عدد 10:تطور نفقات دعم المحروقات ونسبتها من نفقات الميزانية

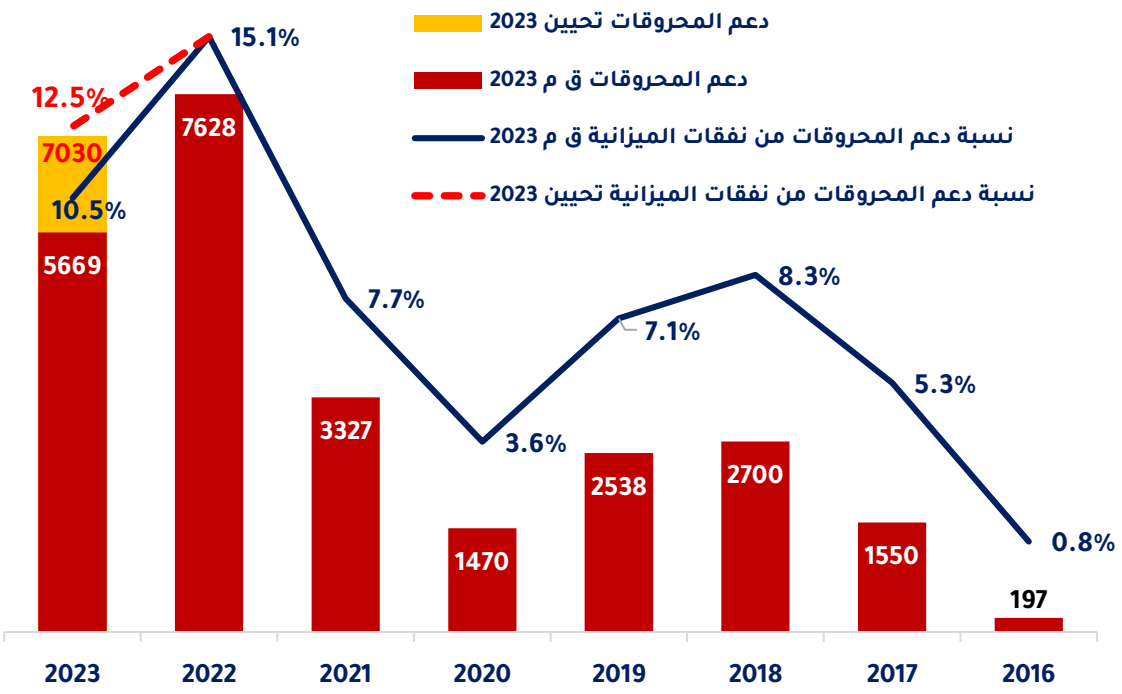

❖ **دعم المـواد الأساسية** زيادة في حـدود **1282 م.د** ليصل المبلـغ المحين **3805 م.د** مقابــل 2523 م.د، وستمكن هذه الاعتمادات من توفير التمويلات الضرورية لتوريد الحاجيات الإضافية من الحبوب وتعويض النقص الحاصل في الإنتاج الوطني خاصة من مادة القمح جراء تأثير الجفاف والتغيرات المناخية التي شهدتها سنة 2023.

وبالتوازي يتم مواصلة بذل الجهود اللازمة لتكثيف المراقبة حتى يتسنى تأمين التزويد المنتظم للسوق وتأمين مسالك التوزيع للحد من ظاهرة التهريب والاحتكار والمضاربة غير المشروعة وذلك تطبيقا للمرسوم عدد 14 لسنة 2022 والمتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة.

❖ **المحافظة** على نفس المبلغ المرسم أوليا **لدعم النقل** أي **640 م د.**

وتبعا لذلك ينتظر أن تتراجع نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 7.2% سنة 2023 مقابل 8.3% مسجلة سنة 2022 كما يبينه الرسم البياني التالي:

رسم بياني عدد11 : تطور نفقات الدعم منذ 2010 ونسبتها من الناتج

ب.التدخلات دون الدعم

من المنتظر أن تتراجع نفقات التدخلات دون الدعم لكامل سنة 2023 لتبلغ 7693 م.د مقابل 8390 م.د مقدرة أوليا أي نقصا بـ 697م.د

ت.نفقات الاستثمار والعمليات المالية

المحافظة على نفس التقديرات الأولية لنفقات الاستثمار والعمليات المالية لكامل سنة 2023 أي 4749.5 م.د.

ث.نفقات التمويل (فائدة الدين العمومي)

الـترفيع في نفقات التمــويل المنتظرة لسنة 2023 بـ 535 م.د لتبلغ 5842 م.د مقابـل 5307 م.د مقدرة في قانون المالية الأصلي. وتتوزع هذه النفقات بين فائدة الدين الداخلي في حدود 3636 م.د مقابل 3034 م.د مقدرة أوليا، وفائدة الدين الخارجي في حدود 2206 م.د مقابل 2273 م.د مقدرة أوليا.

ج.النفقات الطارئة وغير الموزعة

تم تحيين النفقات الطارئة وغير الموزعة لسنة 2023 لتبلغ 1225 م.د مقابل 1556 م.د مقدرة أوليا أي نقص بـ 331 م.د.

ويحوصل الرسم البياني التالي العوامل المساهمة في تحيين نفقات الميزانية لسنة 2023:

رسم بياني عدد 12 : العوامل المساهمة في الترفيع في النفقات

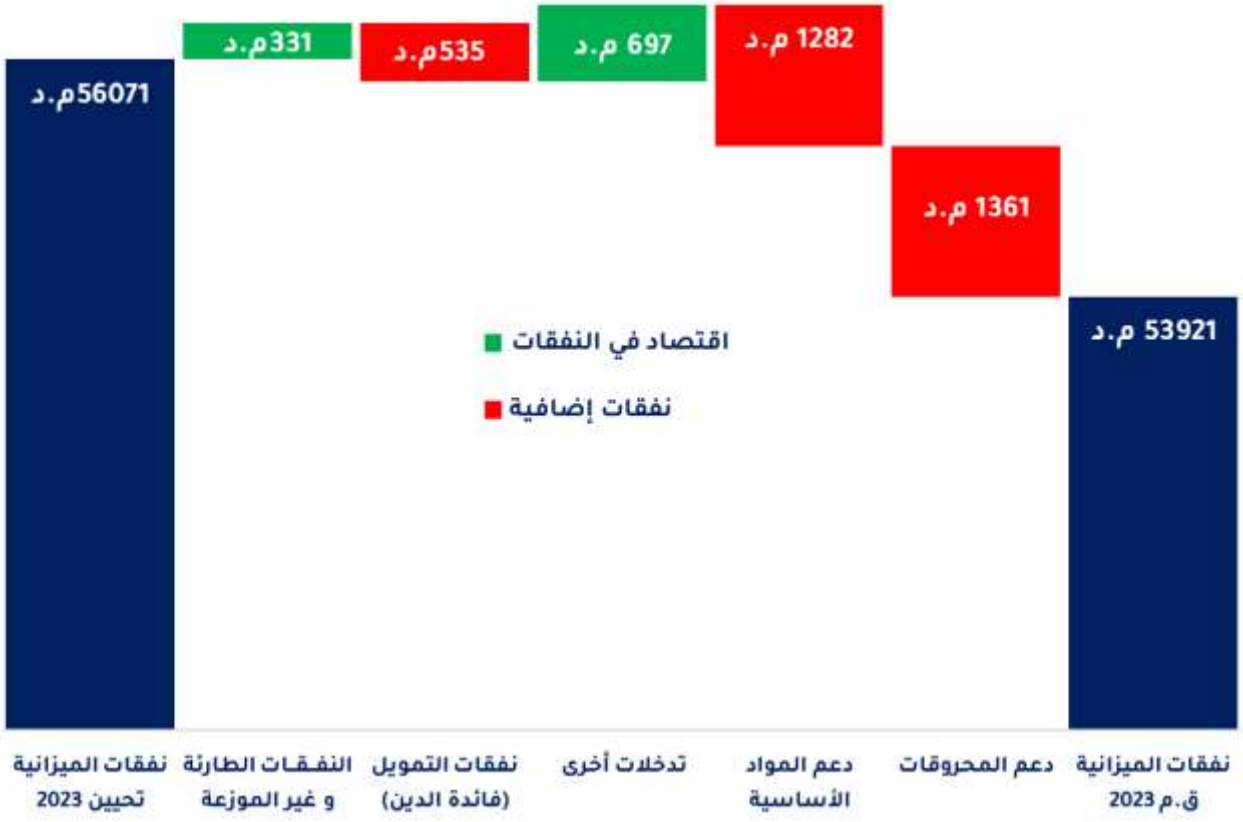

4. عجز الميزانية

باعتبار كل المستجدات و الضغوطات المسلطة على توازن ميزانية الدولة والمذكورة سابقا، من المنتظر أن يبلغ حجم ميزانية الدولة المحين لسنة 2023 ما قدره 71239 م.د أي زيادة بـ 1325 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي، وبذلك يسجل عجز الميزانية المتوقع دون اعتبار الهبات والمصادرة تدهورا بـ 3781 م.د ليبلغ -12288 م.د أو -7.7% من الناتج المحلي الإجمالي و -10711 م.د أو -6.8% من الناتج المحلي الإجمالي باعتبار الهبات والمصادرة مقابل تباعا -8507 م.د أو -5.2% من الناتج المحلي الإجمالي و -7497 م.د أو -4.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بقانون المالية الأصلي.

رسم بياني عدد 13: تطور نسبة عجز ميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي

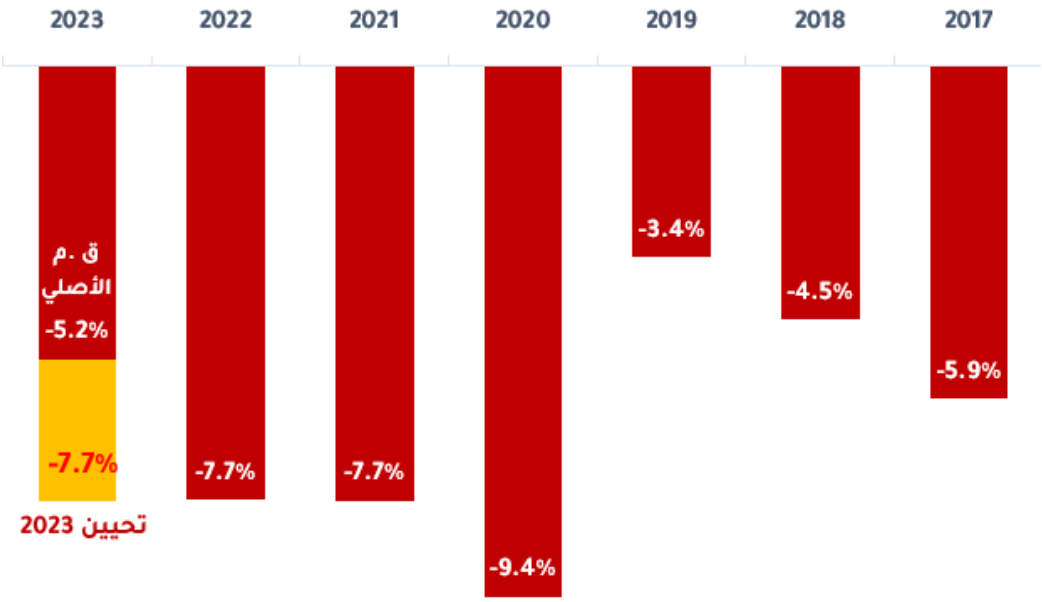

5. تحيين خدمة دين الدولة لسنة 2023:

ينتظر أن تبلغ خدمة دين[1] الدولة حوالي 20810 م.د سنة 2023 مقابل 21100 م.د مقدرة في قانون المالية الأصلي لنفس السنة و تتوزع كما يلي:

جدول عدد 6: تحيين خدمة الدين لسنة 2023

(م د)	نتائج 2022	أوت 2023	ق م 2023	تحيين 2023	الفارق
الفائدة	**4663.4**	**3583.4**	**5307**	**5842**	**535**
%إجمالي الناتج المحلي	%3.24	%2.33	%3.27	%3.68	
الدين الداخلي	2919.1	2096.3	3034	3636	602
الدين الخارجي	1744.3	1487.1	2273	2206	-67
الأصل	**9778.1**	**8379.8**	**15793**	**14968**	**-825**
%إجمالي الناتج المحلي	%6.80	%5.46	%9.73	%9.44	
الدين الداخلي	5530.3	5133.1	9121	8415	-706
الدين الخارجي	4247.8	3246.7	6672	6553	-119
خدمة الدين	**14441.5**	**11963.2**	**21100**	**20810**	**-290**
%إجمالي الناتج المحلي	%10.04	%7.79	%12.99	%13.12	
الدين الداخلي	8449.4	7229.4	12155	12051	-104
الدين الخارجي	5992.1	4733.8	8945	8759	-186

[1] وتجدر الإشارة أنه لا تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية (الإصدارات-التسديدات) لهذه الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة

تم تحيين خدمة الدين على أساس النتائج المسجلة إلى موفى أوت 2023 وباعتبار عدة عوامل أهمها:

- الترفيع في حجم اصدارات رقاع الخزينة 13 و26 و52 أسبوع لسنة 2023 (زيادة الفوائد مسبقة الدفع)
- ارتفاع حجم الايداعات بالخزينة العامة (زيادة فوائد الدين الداخلي)
- انخفاض فوائد الدين الخارجي نتيجة لتراجع نسق سحوبات القروض الخارجية لسنة 2023 وذلك رغم ارتفاع نسب الفائدة المتغيرة بأسواق الائتمان العالمية.

مع الإشارة وأن الزيادة في أسعار الصرف بـ **0.01 دينار** للدولار وللأورو و**0.1 دينار** لـ 1000 ين ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة الدين لسنة 2023 كما يلي:

م د	الأورو	الدولار الأمريكي	الين الياباني
فائدة الدين	3.5	2.6	0.6
أصل الدين	13.5	5.3	3.1
خدمة الدين	**17.0**	**7.9**	**3.7**

وقد تم إلى حدود موفى أوت 2023 تسديد مبلغ 11963 م د بعنوان خدمة الدين منها 8380 م د بعنوان أصل الدين و 3583 م د بعنوان فوائد الدين.

وبالتالي تقدر خدمة الدين الموجب تسديدها خلال الفترة المتبقية من سنة 2023 حوالي 8847 م د.

أصل الدين الخارجي:

تم تسديد 3247 م د بعنوان أصل الدين الخارجي إلى موفى أوت 2023 وبقي حوالي 3306 م د منتظر تسديدها خلال الفترة المتبقية من السنة، ليبلغ أصل الدين الخارجي المقدر لسنة 2023 إجمالا حوالي 6553 م د. ومن أهم المبالغ بعنوان أصل الدين الخارجي لسنة 2023:

- قرض رقاعي بالأورو: 500 مليون أورو (أكتوبر 2023)
- قرض رقاعي بضمان ياباني: تم تسديد 22.4 مليار ين خلال شهر أوت 2023
- أقساط قرض صندوق النقد الدولي بعنوان أداة التمويل السريع لسنة 2020: 90 مليون دولار في شهر جويلية 2023 و 90 مليون دولار في شهر أكتوبر 2023.
- أقساط قرض صندوق النقد الدولي بعنوان تسهيل الصندوق الممدد 2016-2019: 129 مليون دولار في أوت 2023 و 109 مليون دولار خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2023.

- قرض العربية السعودية: تم تسديد 100 مليون دولار موزعة بين جانفي وجويلية 2023

أصل الدين الداخلي:

يقدر أصل الدين الداخلي بـ 8415 م د لسنة 2023 منها:

- القرض الداخلي بالعملة: **140 مليون أورو** (مارس 2023) و**حوالي 19 مليون أورو** (أفـريل 2023) **و86** م **أورو** (جـوان 2023) بالإضافة إلى **5 م دولار** (أفـريل 2023) و **43 م دولار** (جوان 2023)
- "رقاع الخزينة 52 أسبوع" بمبلغ جملي 2760 م د
- "رقـاع الخـزينة القابلة للتنظير": 953 م.د (أفريـل 2023) و439 م.د (جـوان 2023) 736 م.د (أكتوبر 2023) و 401 م.د (نوفمبر 2023) و307م د (ديسمبر 2023)
- "رقاع الخزينة 52 أسبوع" بمبلغ 1314 م د (610 م د في أكتوبر و 700 م د في نوفمبر و 4 م د في ديسمبر)
- قسط من التسبقة الاستثنائية للبنك المركزي 2020: 500 م د (ديسمبر 2023)

آليات الدين قصير المدى لسنة 2023:

أبرزها:

- الايداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية: ايداعات إضافية بحوالي 2330 م د متأتية خاصة من الايداعات تحت الطلب والتوظيفات بالحسابات ن مكرر في إطار تطبيق الفصل 61 من مجلة المحاسبة العمومية بالإضافة إلى ايداعات صندوق الادخار الوطني
- رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و 26 أسبوع: إصدارات صافية بحوالي 1418 م د

- "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع" المصدرة خلال الثلاثية الأخيرة لسنة 2022 والتي حل أجل تسديدها خلال سنة 2023 بمبلغ جملي 2358 م د (النتيجة الصافية: -2358 م د)

- "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع" المصدرة خلال سنة 2023 والتي حل أجل تسديدها خلال نفس السنة 2023 بمبلغ جملي 6082 م د (النتيجة الصافية 0)

- و"رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع" المصدرة خلال سنة 2023 على أن يحل أجل تسديدها سنة 2024 بمبلغ في حدود 3776 م د منها 2595 م د منتظر إصدارها خلال الثلاثية الأخيرة. (النتيجة الصافية: 3776 م د)

إجمالا تقدر الإصدارات الصافية للدين قصير المدى سنة 2023 بحوالي 1418م د (اصدار 9858 م د مقابل تسديد 8441 م د).

جدول عدد 7: الاصدارات الصافية للدين قصير المدى سنة 2023

(م د)	نتائج 2022	أوت 2023	سبتمبر 2023	ق م 2023	تحيين 2023
الإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى	**(-652.6)**	**1417.5**	**1418.6**	**(-1102.2)**	**1417.8**
الإصدارات	9234.2	6137.7	7202.3	2212.0	9858.3
التسديدات	9886.8	4720.2	5783.7	3314.2	8440.5
حجم "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع"	2358.2	3775.7	3776.8	256.0	3776.0

وتجدر الإشارة أنه لا تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية لهذه الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة

6. تحيين حاجيات تمويل الميزانية لسنة 2023

إجمالا تقدر حاجيات تمـويل الميزانية (تكاليف الخزينة) لسنة 2023 بـــ 25879 م د منها 10711 م د نتيجـة عجـز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة و14968 م د لتسديد أصل الدين و200 م د قروض وتسبيقات الخزينة.

جدول عدد 8: حاجيات تمويل الميزانية لسنة 2023

(م د)	نتائج 2022	ق م 2023	تحيين 2023	الفارق
حاجيات التمويل (تكاليف الخزينة)	**19671**	**23490**	**25879**	**2389**
تمويل عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة	9624	7497	10711	3214
تسديد أصل الدين	9778	15793	14968	-825
قروض والتسبيقات الصافية للخزينة	269	200	200	0
موارد التمويل (موارد الخزينة)	**19671**	**23490**	**25879**	**2389**
موارد الاقتراض	**18280**	**24392**	**21931**	**-2461**
موارد الاقتراض الداخلي	10503	9533	11368	1835
موارد الاقتراض الخارجي	7777	14859	10563	-4296
الموارد الأخرى للخزينة:	**1391**	**(-902)**	**3948**	**4850**
استخلاص أصل قروض الخزينة	251	200	200	0
موارد مختلفة (آليات الدين قصير المدى) :	**1140**	**(-1102)**	**3748**	**4850**
منها رقاع الخزينة قصيرة المدى 13و26 أسبوع	(-653)	(-1102)	1418	2520
منها موارد أخرى (الايداعات بالخزينة)	1793	0	2330	2330

من المتوقع أن تبلغ موارد التمويل الداخلية 15316 م د (59.2% من إجمالي موارد التمويل) أي بزيادة 6685 م د مقارنة بتوقعات ق م 2023 (زيادة بـ 4850 م د في مصادر الدين الداخلي قصير المدى و1835 م د في موارد الاقتراض الداخلي متوسط وطويل المدى). ويتمثل التمويل الداخلي في استخلاص أصل قروض الخزينة 200 م د والاصدارات الصافية (الفارق بين الإصدارات والتسديدات) لرقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع حوالي 1418 م د، بالإضافة إلى تعبئة 2330 م د بعنوان الايـداعات بالـخزينة العامة للبلاد التونسية و11368 م د بعنوان الاقتراض الداخلي متوسط وطويل المدى. وبالتالي تقدر حاجيات الاقتراض الخارجي بـ 10563 م د أي بتخفيض 4296 م د. إجمالا تقدر موارد الاقتراض بحوالي 21931 م د (11368 م د اقتراض داخلي 10563 م د اقتراض خارجي).

7. تحيين موارد الاقتراض لسنة 2023:

تقدر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل الميزانية لسنة 2023 بـ 21931 م د مقارنة بـ 24392 م د مقدرة بقانون المـالية الأصلي لنفـس السنة أي بتخفيـض 2461 م د.

جدول عدد 9: موارد الاقتراض لسنة 2023

(م د)	نتائج 2022	أوت 2023	ق م 2023	تحيين 2023	الفارق
مجموع موارد الاقتراض	**18280**	**8862**	**24392**	**21931**	**-2461**
الاقتراض الداخلي	**10503**	**5191**	**9533**	**11368**	**1835**
رقاع الخزينة 52 أسبوع	4776	2695	3755	5105	1350
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	2412	529	2450	1821	-629
القرض الرقاعي الوطني	2975	1559	2800	3284	484
القرض البنكي بالعملة	340	408	528	1158	630
الاقتراض الخارجي	**7777**	**3671**	**14859**	**10563**	**-4296**
قروض خارجية موظفة لمشاريع الدولة	1685	1120	1600	1725	125
قروض خارجية موظفة (دعم ديوان الحبوب)	353	77		134	134
قروض خارجية موظفة معاد إقراضها	126	187	200	200	0
قروض دعم الميزانية	**5613**	**2287**	**13059**	**8504**	**-4555**
السوق المالية العالمية	0	0	0	0	0

إلى غاية موفى أوت 2023 بلغت موارد الاقتراض المستعملة لتمويل الميزانية 8862 م د منها 5191 م د بعنوان موارد الاقتراض الداخلي (متوسط وطويل المدى) و3671 م د بعنوان موارد الاقتراض الخارجي (دون احتساب مبلغ 250 مليون دولار بقية قرض العربية السعودية الذي تم سحبه في أوت 2023) .

تقدر مـــوارد القروض الخارجية لدعم الميزانية لكامل سنة 2023 حوالي 8504 مليون دينار وقد بلغت مـــوارد القـروض الخارجية لدعم الميزانية إلى حدود سبتمبر 2023 حـــوالي 3075 مليون دينار أبرزها :

- ✓ قروض البنك الدولي حوالي 60 مليون أورو (199 م د)،
- ✓ البنك الافريقي للتصدير و الاستيراد 438 مليون دولار (1355 م د)
- ✓ قرض العربية السعودية 400 مليون دولار (1253 م د)
- ✓ اليابان 74 مليون دولار (234 م د)
- ✓ بالإضافة إلى قرض الوكالة الفرنسية للتنمية 10 مليون أورو (33 م د) الذي تم سحبه موفى 2022 واستعماله لتمويل ميزانية 2023.

- **قروض دعم الميزانية المتبقية** في حدود **5429 م دينار**:
  - صندوق النقد العربي 37 مليون دولار
  - البنك الدولي حوالي 55 مليون أورو
  - الجزائر 450 مليون دولار
  - إيطاليا 50 مليون أورو
  - اليابان حوالي 11 مليون دولار
  - البنك الافريقي للتصدير والاستيراد 462 مليون دولار
  - بالإضافة إلى قروض أخرى بحوالي 650 مليون دولار.

8. تطور حجم دَيْن الدولة

من المتوقع أن يرتفع حجم دَيْن الدولة في موفى سنة 2023 إلى 127164 م د مقابـل 114865 م د في موفى 2022 أي ما يعادل**80.20%** من إجمالي الناتج المحلي مقابل 79.90% مسجلة في موفى سنة 2022.

ويحوصل الجدول الموالي هيكلة الدين الاجمالي للدولة حسب المصدر:

جدول عدد 10: تطور حجم الدين العمومي وهيكلته

	نتائج 2022	أوت 2023	ق م 2023	تحيين 2023
حجم الدين الداخلي للدولة	**48220**	**50444**	**44946**	**55021**
المناب	%42.00	%42.30	%36.10	%43.30
حجم الدين الخارجي للدولة	**66645**	**68749**	**79622**	**72143**
المناب	%58.00	%57.70	%63.90	%56.70
الدين الإجمالي للدولة	**114865**	**119193**	**124568**	**127164**
النسبة من إجمالي الناتج المحلي	**%79.90**	**%77.64**	**%76.65**	**%80.20**

رسم بياني عدد14 : هيكلة حجم الدين العمومي ونسبته من الناتج للفترة 2015-2023

ويقدر تأثير ارتفاع أسعار الصرف على حجم دَيْن الدولة نتيجة الزيادة بـ **0.01 دينار** لسعري الدولار و الأورو و **0.1 دينار** لسعر 1000 ين ياباني كما يلي:

م د	الأورو	الدولار الأمريكي	الين الياباني
الزيادة في حجم دين الدولة موفى سنة 2023	122.1	80.3	22.1

و إجمالا إن ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار بـ 1% مقارنة بما هو متوقع في موفى 2023 يترتب عليه زيادة في حجم الدين العمومي بحوالي 760 م د أي 0.48% من إجمالي الناتج المحلي.

وتتوزع هيكلة الدين الخارجي للدولة حسب العملات الرئيسية كما يلي :

جدول عدد 11: هيكلة حجم الدين العمومي حسب العملات الرئيسية

	نتائج 2022	أوت 2023	2023 ق م	2023 تحيين
الأورو	55.65%	55.59%	50.65%	51.01%
الدولار الأمريكي	18.97%	21.70%	27.28%	27.95%
الين الياباني	7.12%	6.14%	5.62%	5.95%
حقوق السحب الخاصة	%13.77	12.12%	12.59%	10.87%
عملات أخرى	4.49%	4.45%	3.85%	4.23%

ويحوصل الجدولان المواليان التوازن المحين لميزانية الدولة لسنة 2023 وكيفية تمويله:

جدول عدد 12: توازن ميزانية الدولة للفترة 2021-2023 (بحساب م.د)

		2021	2022	2023		
			نتائج وقتية	ق.م (1)	تحيين (2)	(2)-(1)
	جملة موارد الدولة	**55032**	**60664**	**69914**	**71239**	**1325**
	التطور	12.7%	10.2%	15.2%	17.4%	
1	مداخيل الميزانية	33547	40993	46424	45360	-1064
2	موارد الخزينة	21485	19671	23490	25879	2389
	جملة تكاليف الدولة	**55032**	**60664**	**69914**	**71239**	**1325**
1	نفقات الميزانية	43441	50617	53921	56071	2150
2	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	11591	10047	15993	15168	-825
I-	**مـــداخـيل المـيزانـــيـة**	**33547**	**40993**	**46424**	**45360**	**-1064**
	التطور	10.0%	22.2%	13.2%	10.7%	
	النسبة من الميزانية	61.0%	67.6%	66.4%	63.7%	
1	**المداخيل الجبائية**	**30405**	**35449**	**40536**	**39488**	**-1048**
	التطور	12.0%	16.6%	14.3%	11.4%	
2	**المداخيل غير الجبائية**	**3098**	**4166**	**5534**	**4335**	**-1199**
	منها التخصيص والمصادرة	50	45	656	40	-616
3	**الهبات**	**44**	**1378**	**354**	**1537**	**1183**
II-	**نـــفـــقـــات المـيزانـيـة**	**43441**	**50617**	**53921**	**56071**	**2150**
	التطور	6.2%	16.5%	6.5%	10.8%	
1	نفقات التأجير	20182	21125	22772	22772	0
2	نفقات التسيير	2157	2152	2314	2314	0
3	نفقات التدخلات	12592	17931	17222	19168	1946
1-3	نفقات الدعم	6031	11999	8832	11475	2643
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	4.6%	8.3%	5.4%	7.2%	
	(المواد الأساسية)	2200	3771	2523	3805	1282
	(المحروقات)	3327	7628	5669	7030	1361
	(النقل)	504	600	640	640	0
2-3	تدخلات أخرى	6561	5932	8390	7693	-697
4	نفقات الاستثمار	4506	4611	4693	4693	0
5	نفقات العمليات المالية	303	134	57	57	0
6	نفقات التمويل	3701	4663	5307	5842	535
7	النفقات الطارئة و غير الموزعة			1556	1225	-331
1	**النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والمصادرة**	**-6287**	**-6383**	**-3200**	**-6446**	**-3246**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-4.8%	-4.4%	-2.0%	-4.1%	
2	**العجز دون اعتبار الهبات و المصادرة**	**-9988**	**-11047**	**-8507**	**-12288**	**-3781**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-7.7%	-7.7%	-5.2%	-7.7%	
3	**العجز باعتبار الهبات و المصادرة**	**-9894**	**-9624**	**-7497**	**-10711**	**-3214**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-7.6%	-6.7%	-4.6%	-6.8%	

جدول عدد 13: عمليات الخزينة للفترة 2021-2023 (بحساب م.د)

		2021	2022	2023		
			نتائج وقتية	ق.م (1)	تحيين (2)	(1)-(2)
I-	موارد الخزينة	21485	19671	23490	25879	2389
1	موارد الاقتراض	14225	18280	24392	21931	-2461
1-1	موارد الاقتراض الخارجي	7456	7777	14859	10563	-4296
2-1	موارد الاقتراض الداخلي	6768	10503	9533	11368	1835
2	موارد الخزينة الأخرى	7260	1391	-902	3948	4850
1-2	استخلاص أصل القروض	218	251	200	200	0
2-2	موارد خزينة مختلفة	7042	1140	-1102	3748	4850
II-	تكاليف الخزينة	21485	19671	23490	25879	2389
1	تسديد أصل الدين	11097	9778	15793	14968	-825
1-1	أصل الدين الخارجي	6144	4248	6672	6553	-119
2-1	أصل الدين الداخلي	4952	5530	9121	8415	-706
2	تمويل العجز باعتبار الهبات والمصادرة	9894	9624	7497	10711	3214
3	قروض و تسبقات الخزينة	494	269	200	200	0

الأحكام والجداول